وعد الأتراك ببشرى عظيمة

أردوغان: لا يمكن لأحد حرماننا من ثروات شرق المتوسط

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إنه لا يمكن لأي قوة استعمارية حرمان بلاده من مصادر النفط والغاز الطبيعي في شرق المتوسط، مشددا على أن تركيا ستدخل مرحلة جديدة بعد البشرى المزمع أن يكشف عنها يوم الجمعة المقبل.

وأكد أردوغان خلال مشاركته في افتتاح مصنع لتقنيات الطاقة الشمسية في العاصمة أنقرة أن تركيا مصممة على حماية حقوقها في شرق البحر المتوسط حتى النهاية.

وأضاف أن أنقرة ترغب في حل النزاع عبر الحوار والدبلوماسية بدلا من تصعيد التوتر، متوقعا أن تتخذ الأطراف الفاعلة في المنطقة خطوات لنزع فتيل التوتر. وقال «مثلما مزقنا اتفاقية سيفر قبل قرن لن نرضخ لاتفاقية مشابهة يسعون لفرضها علينا في شرق المتوسط».

وشدد على أن نضال تركيا على جبهات عدة بدءا من شرق المتوسط وحتى ليبيا ليس كفاحا من أجل الحقوق فحسب، وإنما من أجل المستقبل أيضا. وبشأن البشرى، قال أردوغان «سنفتقد حالة التشوق لمعرفتها في حال كشفنا عنها حالا، لذا أعتقد أنه من المفيد عدم كشفها».

من جهته، أكد وزير الخزانة والمالية التركي براءت ألبيرق بشأن بشرى الرئيس أردوغان في تغريدة أنها تعتبر بمثابة تغير محوري بالنسبة إلى تركيا، وستكون مرحلة مهمة جدا، وتنتظرنا أيام أجمل بكثير.

بدورها، قالت مصادر مقربة إن «تركيا اكتشفت حقولا كبيرة للطاقة والنفط في البحر الأسود، ومن المتوقع أن يعلن أردوغان عن ذلك قريبا».

يشار إلى أن اليونان وتركيا منخرطتان في نزاع بشأن مطالبات متداخلة بحقوق في مناطق من المحتمل أن تكون غنية بالموارد.

وتعمل سفينتان تركيتان للمسح في مناطق تطالب فيها 3 دول بحقوق، وأمس الثلاثاء قالت قبرص إنها تتطلع للانخراط مع جميع جيرانها بشأن ترسيم الحدود البحرية.

رجب طيب أردوغان

الصحة العالمية تحذر: لقاح كورونا وحده لن ينهي الجائحة

بوادر موجة جديدة وعودة تدابير العزل وفرض الكمامات بأوروبا

قالت منظمة الصحة العالمية، إن اللقاح سيكون «أداة حيوية» في المعركة العالمية ضد فيروس كورونا، لكنه لن ينهي الجائحة من تلقاء نفسه، وليس هناك ما يضمن أن يتوصل العلماء إلى لقاح فعال.

وقال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، تيدروس أدهانوم غيبريسوس، خلال مؤتمر صحافي من مقر الوكالة بجنيف، إن قادة العالم وعامة الناس يجب أن يتعلموا كيفية التعامل مع الفيروس وإجراء تعديلات دائمة على حياتهم اليومية لخفض مستوى انتشاره. «في الوقت نفسه، لا يمكننا العودة إلى ما كانت عليه الأمور». وقال إنه على مر التاريخ، أدى تفشي الأمراض والأوبئة إلى تغيير الاقتصادات والمجتمعات.

وقال: «على وجه الخصوص، أعطى فيروس كورونا قوة دفع جديدة لضرورة تسريع الجهود للاستجابة للتغيرات المناخية، إضافة إلى لمحة عن عالمنا كما ينبغي أن يكون؛ سماء وأنهار أنظف».

أصاب الفيروس أكثر من 22.7 مليون شخص في جميع أنحاء العالم وقتل ما لا يقل عن 794100 شخص في أكثر من سبعة أشهر، وفقًا لبيانات جمعتها جامعة جونز هوبكنز. ويوجد ما لا يقل عن 30 لقاحًا محتملاً قيد التجارب السريرية حاليًا، وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، لكنه ليس هناك ما يضمن أنها ستكون آمنة وفعالة.

على الرغم من تقدم التجارب البشرية واللقاحات المحتملة، يقول العلماء إن الأسئلة الرئيسية حول حول الفيروس لا تزال قائمة.

عملية حماية

وتابعت منظمة الصحة العالمية إنها تأمل في انتهاء جائحة فيروس كورونا خلال أقل من عامين، وقال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس أن أمام الفيروس فرصة أكبر للانتشار بسرعة نتيجة العولمة وترابط شعوب العالم، ولكن في الوقت نفسه فإن البشرية تملك تكنولوجيا ومعرفة أحسن لوقف انتشار المرض، فضلا عن الأمل في الحصول على أدوات إضافية لمواجهته مثل اللقاحات.

وأفاد موقع ورلد ميتر المختص في رصد إحصاءات كورونا، أن عدد المصابين بالفيروس فاق حتى الساعة 23 مليونا، بينما اقترب عدد الوفيات من حاجز 800 ألف، وبلغ عدد المتعافين أزيد من 15 مليونا و627 ألفا.

وتتصدر الولايات المتحدة القائمة العالمية من حيث عدد المصابين، إذ سجلت 5 ملايين و765 ألفا و231 إصابة، تليها البرازيل بنحو 3 ملايين و513 ألفا، ثم الهند بأكثر من مليونين و969 ألفا.

وسجل العديد من دول العالم ارتفاعا في عدد الإصابات بالمرض في الفترة القليلة الماضية، بعد أسابيع من الانخفاض التدريجي للضحايا، وهو ما دفع سلطات تلك الدول إلى إعادة بعض التدابير الاحترازية لمواجهة هذا الارتفاع.

شركة أميركية ستختبر لقاح على 60 ألف شخص في سبتمبر

بينما تتسارع الجهود العالمية لمواجهة فيروس كورونا المستجد واقتراب السباق على إنتاج لقاح محتمل لعلاج مرض Covid-19 من خط النهاية، يقوم المستثمرون بتحليل تفاصيل التصميمات التجريبية بشكل لم يسبق له مثيل.

وأكدت شركة «جونسون آند جونسون» في رسالة بالبريد الإلكتروني، أنها تخطط لاختبار لقاح Covid-19 على ما يصل إلى 60 ألف شخص، وهو ضعف عدد التجارب التي يتم إجراؤها في الولايات المتحدة. ونشرت الشركة التصميم التجريبي لأول مرة في 10 أغسطس، ومن المقرر أن تبدأ في أواخر سبتمبر.

وتحركت المفوضية الأوروبية من أجل تأمين 200 مليون جرعة من اللقاح، الذي يسببه فيروس كورونا المستجد، بحسب ما ذكرته المفوضية الأوروبية، الذراع التنفيذية للاتحاد، وذلك بحسب الألمانية.

وقالت رئيسة المفوضية، أورسولا فون دير لاين، ومفوضة شؤون الصحة ستيلا كيرياكيديس، إن المفوضية انتهت من مفاوضات استكشافية مع شركة يانسن للأدوية، وهي واحدة من شركات يانسن التابعة لشركة جونسون آند جونسون، في خطوة صوب إتمام اتفاق لعملية شراء مسبقة. وأضافتا أن ذلك سوف يشمل الحق في الحصول على 200 مليون جرعة أخرى.

وقالت فون دير لاين: «حياة مواطنينا واقتصادنا في حاجة إلى لقاح آمن وفعال ضد فيروس كورونا»، مضيفة أن المفاوضات جعلت من آفاق تحقيق ذلك أقرب. وقالت إن «المفوضية تقوم بكل جهد، وبتعاون وثيق مع الدول الأعضاء ومع شركات الأدوية للمشاركة بنشاط في تحقيق هذا الهدف». وكانت المفوضية أتمت في وقت سابق مفاوضات بشأن مشروع مشترك مع شركتي سانوفي وجي إس كيه، لشراء 300 مليون جرعة من لقاح ضد كورونا. وكانت الحكومة الأميركية قد قدمت 456 مليون دولار لمجموعة «جونسون آند جونسون» في مارس، أملا بالحصول على مئات ملايين الجرعات بحلول يناير 2021. وهو مجرد رهان كررته مع شركات أخرى أملا بنجاح واحد من هذه اللقاحات على الأقل.

بريطانيا والاتحاد الأوروبي يتبادلان التهم بشأن جمود مفاوضات البريكست

تبادل الاتحاد الأوروبي وبريطانيا الاتهامات في شأن المسؤولية عن عدم تحقيق تقدم في المفاوضات حول اتفاق ينظم علاقتهما بعد الخروج المتوقع لبريطانيا من الاتحاد، وهو ما يصطلح عليه بـ«البريكست».

وتحدث الاتحاد الأوروبي عما سماه «إهدارا لوقت ثمين»، في حين تتهمه بريطانيا بجعل المفاوضات «صعبة بلا مبرر». وتحدث كبير المفاوضين الأوروبيين ميشال بارنييه عن «خيبته وقلقه» عقب جلسة التفاوض السابعة، قائلا «في هذه المرحلة يبدو أن اتفاقا بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي مستبعد. لا أفهم لماذا نضيع وقتا ثمينا».

مفاوضات صعبة

وعبر بارنييه عن إحباطه بسبب ما وصفه بـ«عدم استعداد بريطانيا» للتزحزح عن موقفها، وقال «لسوء الحظ، إنني أشعر أيضا بخيبة أمل وقلق». وتابع «لم يتم تحقيق أي تقدم على الإطلاق» في قضية الثروة السمكية، على سبيل المثال. وتصر بريطانيا على سيادتها على مياهها، بينما يريد الاتحاد الأوروبي الوصول إلى البحر من أجل صياديه».

وأضاف بارنييه «لم نر بعد من شركائنا البريطانيين أي استعداد لإعطاء أولوية للاتحاد الأوروبي»، وقال «أرى أن الوقت يمضي وأننا نخاطر، هناك مخاطر بأننا لن نكون قادرين على المصادقة على اتفاق».

في المقابل، اتهم المفاوض البريطاني ديفيد فروست الاتحاد الأوروبي بجعل المفاوضات «صعبة بلا مبرر»، عبر محاولة إلزام لندن «مواصلة» تطبيق القواعد نفسها بالنسبة إلى الدعم الاقتصادي الحكومي –الذي يمثل جزءا من شروط المنافسة– والصيد، وهما نقطتان مفصليتان في النقاشات.

وقال فروست إن «المفاوضات معطلة بسبب إصرار الاتحاد الأوروبي على جعلنا نقبل موقفه (حيال النقطتين)، لذلك علقت».

وأضاف أن بريطانيا تريد اتفاق تجارة حرة «مثل الاتفاق الذي أبرمه الاتحاد الأوروبي مع مجموعة من الشركاء الدوليين الآخرين، مع ترتيبات عملية للتعاون في مجالات مثل الطيران والبرامج العلمية وتطبيق القانون».

وعلّق مصدر أوروبي على ذلك قائلا إنه «بالنسبة للأوروبيين لا سبيل لتأجيل شروط التنافس المنصف وملف الصيد إلى نهاية المفاوضات. لا يمكن أن نحرز تقدما حول المواضيع الأخرى في ظل وجود هوة كبيرة حول الموضوعين المركزيين».

ضغط زمني

وثمة ضغط زمني بخصوص قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إذ يجب الوصول إلى اتفاق في موعد أقصاه نهاية أكتوبر المقبل، لترك وقت كاف ليصادق عليه البرلمانان الأوروبي والبريطاني قبل انتهاء الفترة الانتقالية نهاية 2020، وليبدأ تنفيذه في الأول من يناير 2021. ومنذ بداية المفاوضات في يناير الماضي يختلف الطرفان على شروط المنافسة (المعايير الاجتماعية، البيئية، الجباية والدعم الحكومي)، ويرفض الاتحاد الأوروبي أن يكون هناك اقتصاد بلا ضوابط على حدوده.

ويشمل الاختلاف أيضا ملف الصيد المهم لعدة دول أوروبية بينها فرنسا، في حين ترغب لندن في التحكم مجددا في مياه الصيد الخاصة بها.

ولتوضيح الخلافات العميقة حول شروط المنافسة، أشار ميشال بارنييه إلى نموذج النقل البري، مشددا على أن البريطانيين لا يريدون تطبيق بعض القواعد على سائقيهم أثناء تنقلهم في القارة، على غرار عدد ساعات القيادة المسموح بها والراحة، في حين تطبق القواعد على الأوروبيين.

العقوبات على إيران.. انتقادات أميركية للقوى الكبرى وتوجه أوروبي لعقد اجتماع

دافعت واشنطن عن مطالبتها بإعادة فرض عقوبات دولية على إيران بأن الاتفاق النووي الإيراني ليس ملزما قانونيا، متهمة بكين وموسكو ولندن وباريس «بالإخلال بواجبها»، بينما أعلنت اللجنة المشتركة للاتفاق عن اجتماع بعد أيام في فيينا.

وقال المبعوث الأميركي الخاص بإيران براين هوك للصحفيين إن الاتفاق النووي الإيراني ليس ملزما قانونيا، وهو اتفاق سياسي، مضيفا أن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى إذن من أحد لإعادة تفعيل العقوبات على إيران التي ستزيد الضغط عليها للعودة إلى طاولة المفاوضات.

كما أوضح هوك أن بلاده كانت الوحيدة التي قدمت مقترحا لتمديد اتفاق حظر الأسلحة على إيران، لكن الأمم المتحدة اختارت الطريقة الأصعب.

وأشار هوك إلى أن انتهاء مفاعيل حظر الأسلحة على إيران لا يمكن أن يدعم استقرار العالم، وأن الولايات المتحدة تحتاج إلى صفقة جديدة تضمن الأمن لها ولحلفائها.

واعتبر المبعوث الأميركي أن الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن الدولي «فشلوا» منذ أسبوع عندما لم يمددوا الحظر على تسليم إيران أسلحة الذي ينتهي قريبا، وقال «قررت الصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا تجاهل رأي مجلس التعاون الخليجي» الذي يضمّ «الدول الأقرب إلى الخطر».

واعتبر أن مجلس الأمن «كانت لديه مسؤولية احترام رأيها (بعض الدول الخليجية) في تمديد الحظر على الأسلحة» مضيفاً أن «ذلك كان إخلالا مخيباً للآمال في واجبها».

وجاء ذلك بعدما قال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو في مقابلة تلفزيونية إثن واشنطن تتأهب لمنع روسيا والصين من الإقدام على أي محاولة «لانتهاك العقوبات» المفروضة على إيران، وإن بلاده تشعر بخيبة أمل لأن حلفاءها الأوروبيين لم يدعموا جهودها، كما قالت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة كيلي كرافت – لصحيفة ألمانية– إن سلوك حلفاء بلادها الأوروبيين في هذه القضية «مخيب للآمال».

ووصفت الخارجية الروسية الإخطار الذي تقدمت به الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن بالباطل قانونيا، معتبرة أن مجلس الأمن ليس لديه سبب لقبول الاستئناف للنظر في الإخطار الأميركي.

كما وصفت تصعيد التوتر حول إيران بأنه خطأ ويؤدي إلى طريق مسدود، داعية واشنطن إلى الحوار بدل التهديدات.

وأعلنت الدوائر الخارجية للاتحاد الأوروبي أن اللجنة المشتركة للاتفاق النووي مع إيران ستعقد في الأول من سبتمبر المقبل اجتماعا في فيينا تحت رئاسة الاتحاد الأوروبي، وبمشاركة ممثلين عن الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا وبريطانيا وإيران.

روسيا تتمسك بالحوار والصين تنتقد واشنطن

تتمسك روسيا وحليفتها الصين بموقفهما المعارض لإعادة فرض عقوبات على إيران، بالإضافة إلى تمديد قرار حظر السلاح المفروض عليها بطبيعة الحال، على الرغم من التحذيرات الأميركية.

فقد أكد السفير الروسي في القاهرة، غيورغي بوريسينكو، أن بلاده لا ترى أي مبرر لمواصلة الحظر على إيران، معتبراً أن واشنطن تحاول استفزاز طهران ودفعها نحو مواجهة عسكرية.

كما أوضح أن موسكو ترحب بإدارة حوار بين دول المنطقة لحل الخلافات، مضيفاً أن أوروبا تشارك بلاده أيضاً موقفها الداعي إلى الحوار من أجل حل المسائل العالقة.

وعند سؤاله عن تدخل طهران وتمددها عبر عدد من الميليشيات في عدة بلدان عربية، ما يثير مخاوف دول مؤثرة في المنطقة، قال السفير الروسي: نحن نحترم رأي دول الخليج بشأن إيران، لكن من الأفضل التحدث وليس محاربتها. وتابع: «أي تصعيد عسكري سيؤذي الدول العربية».

بالتزامن، وصف نائب وزير الخارجية سيرغي ريابكوف تصريحات الولايات المتحدة بشأن معاودة فرض عقوبات الأمم المتحدة على إيران بأنها عبثية، مضيفاً أنه ليس لديها أسباب قانونية أو سياسية لفعل ذلك، حسبما نقلت وكالة الإعلام الروسية.

كما أكد أن تلك الخطوة ستفضي إلى أزمة في المجلس. بدورها، اعتبرت بكين أن خطوة واشنطن غير قانونية. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، تشاو ليغيان، إن الولايات المتحدة لا يحق لها طلب إعادة فرض عقوبات أممية على إيران بعد الانسحاب من الاتفاق النووي. كما أضاف خلال مؤتمره الصحافي: «قلنا مرارا إن الولايات المتحدة قد انسحبت بالفعل من خطة العمل الشاملة المشتركة، وبالتالي ليس لها الحق في طلب استعادة نظام عقوبات الأمم المتحدة ضد إيران». أتى ذلك، بعد أن حذر وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، روسيا والصين من تجاهل معاودة فرض جميع عقوبات الأمم المتحدة على إيران، قبيل توجهه اليوم إلى مجلس الأمن من أجل تسليم رئيسه، طلب بلاده تفعيل آلية «سناب باك».

يذكر أن تلك الآلية المنصوص عليها في الاتفاق النووي المبرم مع إيران عام 2015 تتيح إعادة فرض كل العقوبات الأممية على طهران إذا ما طلبت دولة طرف في الاتفاق ذلك بدعوى انتهاك طهران للتعهّدات المنصوص عليها في الاتفاق.